دفعه الخناق كل خمس دقايق ☺ الدراسه النصيه مش صعبه ولا هي عقدة افهمي كل نقطه كويس هتلاقي الامور سهله معاكي استعيني بالله قبل كل حاجه وابدأي❀☺

الدراسة النصية (اصول الفقه)

هنبدا بتعريف المصنف والشارح وكتبهم

المصنف: ناصر الدين البيضاوي ← كتابه: منهاج الوصول في علم الاصول

الشارح: جمال الدين الاسنوي ←كتابه: نهاية السول شرح منهاج الاصول

التعريف بالامام البيضاوي؟

هو عبد الله بن عمر بن محمد بن على الشيرازي ،صاحب كتاب منهاج الوصول الى علم الاصول ،كان عالما بكثير من العلوم واشتغل بالقضاء ،وكان مفسرا صنف كثيرا من التصانيف،تولى القضاء لمدة في بشيراز ،ورحل الى تبريز وتوفي سنه ٦٩١ وقيل ٦٨٥

اهم مؤلفات البيضاوي:-

١) منهاج الوصول الى علم الاصول
٢)مختصر الكاشف
٣)مختصر الوسيط في الفقه (المسمى بالغاية)
٤)نظام التواريخ وتعاريفها

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

التعريف بالامام الاسنوي ؟

هو(الشيخ جمال الدين) عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر الاسنوي و ولد في صعيد مصر سنه ٧٠٤، واشتغل بالعلوم حتى كان منفرد أوانه وشيخ الشافعية في زمانه، توفي سنى ٧٢٢هجرية

اهم مؤلفات الاسنوي؟

١)نهاية السول شرح منهاج الوصول الى علم الاصول
٢)شرح تفسير البيضاوي
٣) كافي المحتاج الى شرح المنهاج
٤) الفتاوى

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

المسأله الأولى:- حجية القياس

قال المصنف : *"الباب الاول في بيان أنه حجه، وفيه مسائل أي في القياس.."*

القياس في اللغه:- التقدير والمساواه && *القياس في الاصطلاح:-* مساواه الفرع بالاصل في عله الحكم

" *القياس متفق عليه بين العلماء على انه حجه في الامور الدنيوية* "

س/ حكم العمل بالقياس؟

اتفق العلماء انه حجه في الامور الدنيوية واختلفوا في الامور الشرعية الى مايلي:-

١) الجمهور:- وجوب العمل بالقياس

٢) القفال وأبو الحسن البصري :- وجوب العمل به شرعا وعقلا وسمعا

ازاي هيكون الفرع اولى(احق) بالحكم من الاصل ؟ زي تحريم ضرب الوالدين أولى من تحريم التأفف لهم – التأفف الاصل ،الضرب فرع- الفرع هنا اشد من الاصل

٣) القاشاني والنهراوي :- يجب العمل به(القياس) في صورتين :

- الاولى :- أن تكون علة الاصل منصوصه
- الثانية:- أن يكون الفرع أولى بالحكم من الاصل

٤) ابو داود الظاهري وأتباعه:- انكر التعبد به شرعا – قالوا لم يرد في الشرع الي يقولنا اننا نعمل بالقياس وحتى لو هو جائز عقلا فيستحيل عقلا بردوا اننا نتعبد بيه لان مجاش في الشرع نص بيه (لا تخرج قبل ان تقول سبحان الله ☺) .

٥)النظام والشيعة:- يستحيل عقلا التعبد بالقياس .

عقب الامام الاسنوى على رأي النظام والشيعة وقال بأن فيه نظر وذلك لوجوه :-

- ان صاحبي الحاصل والمحصول وغيرهما نقلوا عن النظام انه يقول ذلك في شريعتنا خاصه
- لان المصنف ذكر بعد ذلك أن القياس الجلي لم ينكره أحد (دا رأي المصنف في حكم القياس)
- ان النظام قال :ان التنصيص بالعله أمر بالقياس وهذا يوافق المذهب الثالث (القاشاني والنهراوي ركزوا كدا)
- انه اطلق وقال الشيعة ،والشيعة فرقتين الإمامية ،والزيدية ← والزيدية قالوا انه حجه ولم يحيلوه

٦) رأي المصنف:- أن القياس الجلي الظاهر حجه لم ينكره أحد.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

حجية العمل بالقياس

- الجمهور:- وجوب العمل بالقياس
- القفال وابو الحسن البصري:- وجوب العمل به شرعا وعقلا وسمعا
- القاشاني والنهراوي:- وجوب العمل به في صورتين
  - الصورة الاولي:- ان تكون علة الاصل منصوصة
  - الصورة الثانية:- ان يكون الفرع اولى بالحكم من الاصل
- ابو داود الظاهري واتباعة:- انكر التعبد به شرعا
- النظام والشيعة :- يستحيل عقلا التعبد بالقياس
- رأي المصنف:-ان القياس الجلي الظاهر حجة

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

بما انك عديتي اول صفحه مبصتيش فيها وبدأتي في المسأله علطول احب اقولك زي ما هتذاكري المسائل كويس خدي بالك ان في التعين لازم هتتسألي عن المصنف والشارح ،كتبهم، اسمهم ، تاريخ وفاتهم، كتبهم، اسم الكتاب الي انتي بتتسألي فيه ، فخدي بالك متبقيش مذاكرة الصعب وسؤال زي دا هو الي يقف عليكي

ادلة المذاهب على حجية القياس

اولا :- الجمهور

الدليل الاول:- قوله تعالى :"فأعتبروا"

وجه الدلاله:- ❀ ان القياس مجاوزة بالحكم عن الاصل الى الفرع ، والمجاوزة إعتبار ، والاعتبار مأمور به

ا ❀ اذا القياس مأمور به

الاعتراض الاول:-	الاعتراض الثاني:-	الاعتراض الثالث:-
ان الاعتبار ليس بمعنى القياس بل بمعنى الاتعاظ وذلك ليتناسب مع صدر الآيه. الجواب:- لا نسلم ان الاعتبار بمعنى القياس بل قلنا هو بمعنى المجاوزة وهي القدر المشترك بين القياس والاتعاظ.	سلمنا ان الاعتبار بمعنى المجاوزة لكن المجاوزة معنى كلي والقياس معنى جزئي والدال على الكلي لا يدل على الجزئي. الجواب:- ان الامر بالماهية المطلقه وان لم يدل على وجوب الجزئيات لكنه يقتضي التخيير بينهما عند عدم القرينة والتخيير يقتضي جواز العمل به ويستلزم وجوب الفعل به لان كل من قال بالجواز قال بالوجوب	سلمنا أن الآيه تدل على وجوب العمل بالقياس من جهه العموم لكن لا يجوز التمسك بالعموم لانه يفيد الظن ،والظن كافي في المسائل العلمية الفرعيه بخلاف المسائل الاصولية الجواب:- لا نسلم ان القياس من المسائل العلميه الفرعية بل هو من المسائل العملية لان المقصود من كون القياس حجه انما هو العمل به لا مجرد اعتقاده كأصول الدين ،والامور العملية يكتفي فيها بالظن فكذلك ما كان وسيلة إليها .

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

المقصود بقول المصنف هنا هو الدليل الثاني لحجية القياس

قال المصنف :"الثاني قصة معاذ وابي موسى وقيل كان ذلك قبل نزول (اليزم أكملت لكم دينكم)"

الدليل الثاني:- من السنة حديث معاذ بن جبل

الدليل الثاني :- روي أن النبي ﷺ بعث معاذا وأبا موسى إلى اليمن قاضيين، كل واحد منهما في ناحية فقال لهما:«بم تقضيان؟ فقالا: إذا لم نجد الحكم في السنة نقيس مر بالأمر، فما كان أقرب إلى الحق عملنا به، فقال ﷺ:«أصبتما».

وجه الدلالة:- أن النبي ﷺ صوب لهما، فدل ذلك على حجية العمل بالقياس.

اعتراض الخصم:-	الجواب:-
أن تصويب النبي ﷺ كان قبل نزول قوله تعالى: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} فيكون القياس حجة في ذلك الزمان؛ لكون النصوص غير وافية بجميع الأحكام، وأما بعد إكمال الدين والتنصيص على الأحكام فلا يكون حجة؛ القياس فقدان النص.	أن تصويب النبي ﷺ دال على كونه حجة مطلقا، والأصل عدم التخصيص بوقت دون وقت. والمراد من الإكمال المذكور في الآية: إنما هو إكمال الأصول لأنا نعلم أن النصوص لم تشتمل على أحكام الفروع كلها مفصلة، فيكون القياس حجة في زماننا لإثبات تلك الفروع.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

الدليل الثالث:- الإجماع فإن الصحابة قد تكرر منهم القول به من غير إنكار فكان ذلك إجماعًا.

& بعض أقوال الصحابه رضوان الله عليهم:-

١) أن أبا بكر -رضي الله عنه- سئل عن الكلالة فقال: أقول فيها برأيي، فإن يكن صوابًا فمن الله وإن يكن خطأ فمني ومن الشيطان، الكلالة: ما عدا الوالد والوالدة. ← (والرأي في قوله رأيي هو القياس إجماعا).

٢)أن عمر -رضي الله عنه- لما ولى أبا موسى الأشعري البصرة وكتب له العهد أمره فيه بالقياس، فقال: «اعرف الأشباه والنظائر وقس الأمور برأيك».

٣) وقال عثمان لعمر: «إن اتبعت رأيك فسديد وإن تتبع رأي من قبلك فنعم الرأي».

٤) وقال علي -رضي الله عنه-: اجتمع رأيي ورأي عمر في أمهات الأولاد أن لا يبعن وقد رأيت الآن بيعهن.

٥) وابن عباس كان يختلف مع زيد بن ثابت في ميراث الجد مع الإخوة، فقال ابن عباس -رضي الله عنهما-:«ألا لا يتقي الله زيد بن ثابت؛ يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الأب أبا؟!».

& فثبت صدور القياس بما قلناه وبغيره من الوقائع الكثيرة المشهورة الصادرة عن أكابر الصحابة التي لا ينكرها إلا معاند، ولم ينكر أحد ذلك عليهم وإلا لاشتهر إنكاره أيضا، فكان ذلك إجماعا.

اعتراض الخصم:-	الجواب:-
لا نسلم أن الباقين لم ينكروا.. ١) فقد نقل عن أبي بكر -رضي الله عنه- أنه قال: «أي سماء تظلني ، وأي أرض تقلني، إذا قلت في كتاب الله برأيي». ٢) ونقل عن عمر أنه قال: «إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي، فضلوا وأضلوا». • وعنه أيضا: إياكم والمكايلة قيل: وما المكايلة؟ قال: المقايسة. ٣) وقال علي -كرم الله وجهه-:«لو كان الدين يؤخذ قياسا، لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره». ٤) وعن ابن عباس أنه قال: «يذهب قراؤكم وصلحاؤكم، ويتخذ الناس رؤساء جهالا يقيمون الأمور برأيهم».	أن الذين نقل عنهم إنكاره هم الذين نقل عنهم القول به، فلا بد من التوفيق بين النقلين، فيحمل الأول على القياس الصحيح، والثاني على الفاسد توفيقا بين النقلين وجمعا بين الروايتين.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

الدليل الرابع :- الدليل العقلي

الدليل العقلي: أن المجتهد إذا غلب على ظنه كون الحكم في الأصل معللا بالعلة الفلانية ثم وجد تلك العلة بعينها في الفرع، يحصل له بالضرورة ظن ثبوت ذلك الحكم في الفرع، وحصول الظن بالشيء مستلزم لحصول الوهم بنقيضه، وحينئذ فلا يمكنه أن يعمل بالظن والوهم؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين، ولا أن يترك العمل بهما؛ لاستلزامه ارتفاع النقيضين، ولا أن يعمل بالوهم دون الظن؛ لأن العمل بالمرجوح مع وجود الراجح ممتنع شرعًا وعقلًا، فتعين العلم بالظن، ولا معنى لوجوب العمل بالقياس إلا ذلك.

الادله كتير عشان المسأله دي مهمه اوي ف ذاكري يا فوزية وبطلي صياح ☺

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

ثانيا :- أدلة المنكرين

الدليل الاول:- من الكتاب

١) قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ}

& وجه الدلالة:- أن القياس فيه تقديم على العمل بالكتاب والسنة، وهذا منهي عنه بمقتضى الآية، وبالتالي لا يجوز العمل بالقياس.

& أجاب الإسنوي على هذا الدليل وقال: أن القياس ليس فيه تقديم على العمل بالكتاب والسنة، بل هو عمل بالكتاب والسنة؛ لأن الكتاب والسنة أثبتوا العمل بالقياس، فدل هذا علي جواز العمل بالقياس.

٢) قال تعالى: {أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ}. & وقال تعالى: {وَلا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}.

وقال تعالى: {إِنَّ الظَّنَّ لا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا}.

وجه الدلالة: أن الآية نهت عن القول بالشيء المظنون، والحكم الثابت بالقياس غير معلوم قطعًا بل هو مظنون، فالقياس ظن، فلا تثبت الأحكام به.

أجاب المصنف على هذا الاستدلال وقال: أن الحكم المثبت عن طريق القياس هو مقطوع به عند المجتهد؛ لأن العمل بغالب الظن عند المجتهد هو واجب بالإجماع المتواتر، ولكن الظن كان في الطريق الموصل إليه.

٣) قال تعالى: {وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ}.

وجه الدلالة: في الآية دليل على أن جميع الأحكام موجودة ف الكتاب، فلا يجوز العمل بالقياس؛ لأن شرطه فقدان النص.

أجاب الإسنوي على هذا الاستدلال وقال: يستحيل أن يشتمل الكتاب والسنة على جميع الأحكام الشرعية مفصلة، بل المراد اشتمالها على الأحكام مباشرة (بغير واسطة) أو بواسطة الأدلة كالقياس والإجماع، فدل ذلك على جواز القياس.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

الدليل الثاني :- من السنة حديث عمل الأمه

الدليل الثاني:قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تعمل هذه الأمة برهة بالكتاب وبرهة بالسنة وبرهة بالقياس، فإذا فعلوا ذلك فقد ضلوا».
وجه الاستدلال:- أن كلمة ذلك تشير على أقرب مذكور وهو القياس، فدل ذلك على جواز العمل بالكتاب والسنة دون القياس، وأثبت الضلالة لمن عمل بالقياس.

أجاب المصنف وقال: أن هذا الدليل معارض لدليل السنة عند الجمهور، فالعمل بالقياس في دليل الجمهور يحمل على القياس الصحيح، والنهي عن العمل بالقياس يحمل على القياس الفاسد، جمعًا بين الأدلة، وتوفيقًا بين النقلين.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

الدليل الثالث:- الاجماع

ورد عن بعض الصحابة ذم العمل القياس، وسكت الباقون، فدل ذلك على أنه إجماع منهم على عدم حجية القياس.

أجاب المصنف وقال: أن الذين نقل عنهم إنكاره هم الذين نقل عنهم القول بحجية القياس، فلا بد من التوفيق بين النقلين، فيحمل قولهم في العمل به على القياس الصحيح، ويحمل ذمهم على القياس الفاسد، جمعًا بين الروايتين.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

الدليل الرابع:- أن الإمامية من الشيعة قد نقلوا عن العترة (أهل البيت) إنكار العمل بالقياس، وإجماع العترة حجة.

أجاب المصنف وقال: أن الزيدية من الشيعة نقلوا إجماع العترة على العمل بالقياس، وهذا معارض لنقل الإمامية.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

الدليل من المعقول:- استدل المنكرين للقياس من المعقول بوجهين:

& أن القياس يؤدي إلى الخلاف والمنازعة بين المجتهدين؛ وهذا بالاستقراء (بالتتبع)، والمنازعة منهي عنها؛ لقوله تعالى: {وَلا تَنَازَعُوا}، فيدل ذلك على عدم حجية القياس.

أجاب المصنف وقال: أن الآية إنما وردت في النهي عن المنازعة في الآراء والحروب؛ لقرينة قوله تعالى: {فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ}، أما التنازع في الأحكام فجائز؛ لقوله ﷺ: «اختلاف أمتي رحمة»، فدل هذا على حجية القياس

&: أن الشارع فرق بين المتماثلات، وجمع بين المختلفات، وأثبت أحكاما لا مجال للعقل فيها.

١) بيان التفريق بين المتماثلات:	٢) بيان الجمع بين المختلفات:	٣) بيان الأحكام التي لا مجال للعقل فيها:
♦فقد فرق الشارع بين الأزمة في الشرف، ففضل لليلة القدر والأشهر الحرم على غيرهما. ♦وفرق أيضًا بين الأمكنة، ففضل مكة والمدينة على غيرهما. ♦وفرق بين الصلوات في القصر، فرخص في قصر الرباعية دون غيرها.	♦فقد جمع الشارع بين الماء والتراب في جواز الطهارة بهما، مع أن الماء ينظف، والتراب يشوه.	♦أنه تعالى أوجب غض البصر بالنسبة إلى الحرة الشوهاء، وأجاز النظر بالنسبة إلى الأمة الحسناء. ♦وأوجب القطع في سرقة القليل دون غصب الكثير. ♦وأوجب الجلد على القاذف بالزنا دون القاذف بالكفر. ♦وشرط في شهادة الزنا أربعة رجال، واكتفى في الشهادة على القتل باثنين

* وهذا كله ينافي القياس، فالقياس مبناه فهم العلة والحكم وذلك دليل على عدم حجية القياس.*

أجاب المصنف وقال: أننا ندعي وجوب العمل بالقياس في الأحكام التي لها علة، وفهمنا معناها مع عدم المعارض، وهذا غال بالاحكام، أما ما ذكرتم من الصور فهو من القليل النادر، ولا نحكم على الكثير بالنادر.

كدا المسأله الاولى خلصت ،ونصيحه انتي معاكي المنهج اهو من قبل الامتحانات بشوية حلوين بلاش بقى شغل زنقة الكلاب ليلة الامتحان دا ☹، دا اخر ترم ليكي في التعليم خلية يعدي على خير الله يسترك☺

المسأله الثانية:- التنصيص على العلة

& *مذاهب العلماء في التنصيص على العلة:-*

س/ هل التنصيص على العلة أمر بالقياس؟

اختلفوا إلى مذاهب:

١) ابن الحاجب ،والنظام وابو الحسين البصري وجمتعه من الفقهاء والامام أحمد

❄ إلى أن: [التنصيص على علة الحكم أمر بالقياس مطلقا]

٢) قال أبو عبد الله البصرى:

❄[التنصيص على علة الفعل لا يكون أمرا بالقياس بخلاف علة الترك فيكون أمرا للعمل بالقياس سواء كان في طرف الفعل كقوله:" تصدقوا على هذا لفقره"، أو عله بالترك كقوله: "حرمت الخمر لإسكارها"

٣) الصحيح عند الإمام (الرازي)، والآمدي، وأتباعهما

❄ [أنه لا يكون أمرا بالقياس مطلقا، بل لا بد في القياس من دليل يدل عليه].

ونقله الآمدي عن أكثر الشافعية ولم يصرح المصنف بالمذهب المختار لإشعار الدليل به. " هو دا الرأي المختار من الاخر"

٤) نقل عن الغزالي في المستصفي

❄ [ان التنصيص على العله يقتضي تعميم الحكم بطريق عموم اللفظ لا بالقياس].

وهذا نقل عن النظام.

خلي بالك

الذي نقله هنا عن النظام هو المشهور عنه، وعلى هذا فيكون النقل المتقدم عنه وهو استحالة القياس إنما محله عند عدم التنصيص على العلة.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

أدلة الرأي المختار الرأي الثالث

س/ اذكري أدله الرأي الصحيح المختار (الي هو الرأي الثالث يعني) ان التصنيص على العله لا يكون أمرا بالقياس؟

أن الشارع إذا قال مثلا: حرمت الخمر لكونها مسكرة، فإنه يحتمل أن يكون علة الحرمة هو الإسكار مطلقا، ويحتمل أن يكون إسكار الخمر بحيث يكون قيد الإضافة إلى الخمر معتبرا في العلة؛ لجواز اختصاص إسكارها بترتب مفسدة عليه دون غيرها من النبيذ ، وإذا احتمل الأمران فلا يتعدى التحريم إلى غيرها إلا بدليل أوعند ورود الأمر بالقياس، وإذا ثبت ذلك في جانب الترك ثبت في الفعل بطريق الأولى لما تقدم.

الاعتراض على الدليل:-	جواب المصنف:-
أن الأغلب على الظن في هذا المثال كون الإسكار علة للتحريم مطلقا؛ لأنه وصف مناسب للحكم، وأما كونه من خمر أو غيره فلا أثر له، وحينئذ فيجب ترتب الحكم عليه حيث وجد.ويحتمل أن يريد أن الأغلب في العلل تعديتها دون تقييدها بمحل الحكم بالاستقراء.	وأجاب المصنف: بأن النزاع إنما هو في أن التنصيص على العلة هل يستقل بإفادة وجوب القياس أم لا؟ وما ذكرتم يقتضي أنه لا بد أن يضم إليه كون العلة مناسبة أو أن الغالب عدم تقييدها بالمحل.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

دليل الرأي الثاني" ابو عبد الله البصري"

استدلال أبو عبد الله البصري على مذهبه:

أن من ترك أكل شيء لكونه مؤذيا، فإنه يدل على تركه لكل مؤذٍ، بخلاف من ارتكب أمرا لمصلحة كالتصدق على فقير فإنه لا يدل على تصدقه على كل فق

والجواب:- أنا لا نسلم أنه يدل على تركه لكل مؤذٍ، سلمناه لكنه لقرينة التأذي لا لمجرد التنصيص على العلة.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

المسأله الثالثه :- الإيماء

قال المصنف:" الثاني الإيماء وهو خمسة انواع ،الاول ترتيب الحكم الى الوصف بالفاء ، وتكون الفاء في الوصف او الحكم وفي لفظ الشارع او الراوي "

عرفي الايماء؟

الايماء لغه:- أومن من الشئ يعني أشار اليه فهي مصدر

تعريف ابن الحاجب:- هو ان يقترن وصف بحكم لو لم يكن هو او نظيره للتعليل لكان بعيدا

محترزات التعريف :-

تعريف الاقتران:-

اجتماع شئ بشئ ،وهو وصف الحكم ← قوله تعالى " السارق والسارقة فإقطعوا ايديهما "

الوصف هنا:- السارق الحكم :- القطع العله:- السرقه

لكان بعيدا:- لم يكن الاقتران مقيدا .

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

انواع الايماء (خمس انواع)

ركزي عشان انتي داخلة على كمية اقسام هتقسم دماغك نصين ، استغفري كدا وصلي على النبي هتلاقي الامور ميسرة

النوع الاول

ترتيب الحكم على الوصف بواسطة الفاء .

وهو ان يذكر حكم و وصف وتدخل الفاء على الثاني منهما ودا ليه ٤ انواع

١) ان تدخل الفاء على الوصف في كلام الشارع ← قوله صلى الله عليه وسلم:" لا تقربوه طيبا ،فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا"

٢) ان تدخل الفاء على الوصف في كلام الراوي ← محدش لقى ليه مثال لسه

٣) ان تدخل الفاء على الحكم في كلام الشارع ← "السارق والسارقة فإقطعوا "

٤)ان تدخل الفاء على الحكم في كلام الراوي ← "زنى ماعز فرجم"

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد ان لا إله الا انت ، أستغفرك وأتوب إليك

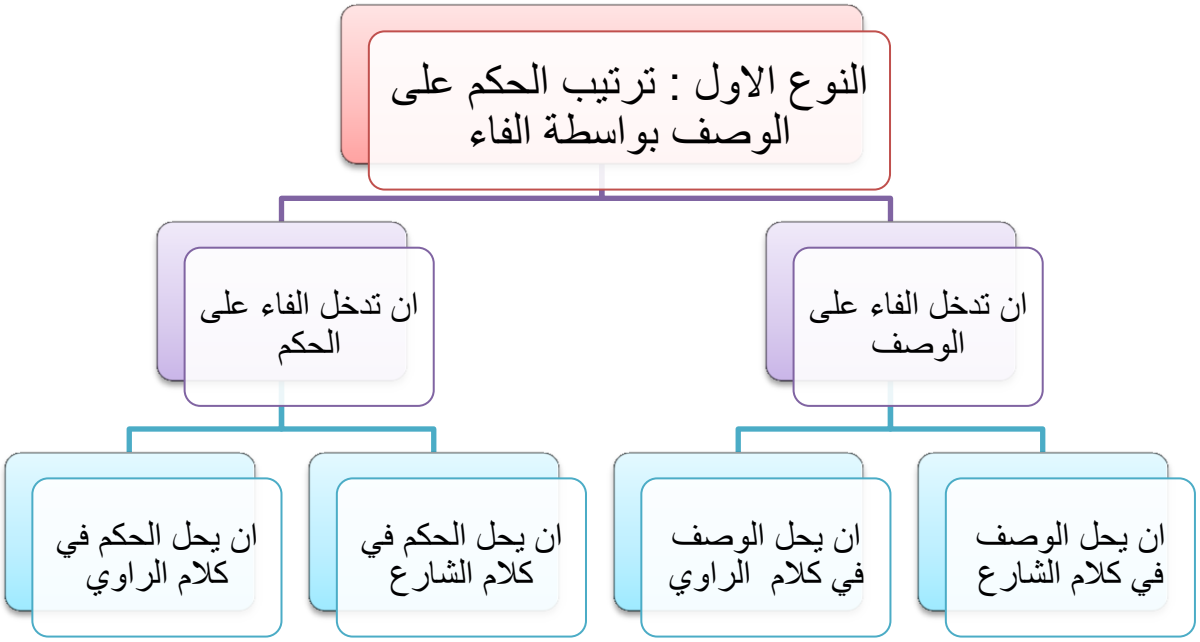
النوع الاول : ترتيب الحكم على الوصف بواسطة الفاء
ان تدخل الفاء على الوصف
ان تدخل الفاء على الحكم
ان يحل الوصف في كلام الشارع
ان يحل الوصف في كلام الراوي
ان يحل الحكم في كلام الشارع
ان يحل الحكم في كلام الراوي

❀❀❀

النوع الثالث هو الي ليه ٣ اقسام ،من غي ما تدعي عليا انا مالي يا فوزية ، صلي على النبي كدا وركزي هتلاقي الموضع سهل

مثال: ما روي أنه -عليه الصلاة والسلام- امتنع من الدخول على قوم عندهم كلب، فقيل له: فقال-عليه الصلاة والسلام: "إنها ليست بنجسة، إنها من الطوافين عليكم والطوافات".
فلو لم يكن طوافها علة لعدم النجاسة كان ذكره هنا عبثا، لا سيما وهو من الواضحات.

فإن قيل: كيف جمع الهرة بالياء والنون مع أنها لا تعقل؟
قلنا: المراد أنها من جنس الطوافين والطوافات.

القسم الثاني: أن يذكر الشارع وصفا في محل الحكم لو لم يكن علة، لم يحتج إلى ذكره.
مثال: حديث ابن مسعود المشهور على ضعفه أنه أحضر النبي ﷺ ماء نبذ فيه تمر أي: طرح فيه، فتوضأ به وقال: "ثمرة طيبة وماء طهور".
فإن وصف المحل وهو النبيذ بطيب ثمرته وطهورية مائه دليل على بقاء طهورية الماء.

القسم الثالث: أن يسأل الشارع عن وصف، فإذا أجاب عنه المسئول أقره عليه، ثم يذكر بعده الحكم.
مثال: قوله -عليه الصلاة والسلام- حين سئل عن جواز بيع الرطب بالتمر متساويا: "أينقص الرطب إذا جف؟" فقيل: نعم فقال: "فلا إذا".

النوع الرابع:- أن يفرق الشارع في الحكم بين شيئين بذكر وصف لأحدهما، فيعلم أن ذلك الوصف علة لذلك الحكم وإلا لم يكن لتخصيصه بالذكر فائدة.

ومن أقسامه:- أن لا يكون حكم الشيء الآخر وهو قسيم الموصوف، مذكورا معه.
مثال ←قوله ﷺ: "القاتل لا يرث". فإن هذا الحديث ليس فيه التنصيص على توريث غير القاتل.

النوع الخامس: النهي عن فعل يكون مانعا لما تقدم وجوبه عليه
مثال: قوله تعالى: {فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع}. فإنه تعالى لما أوجب علينا السعي ونهانا عن البيع علمنا أن العلة فيه تفويت الواجب.

❀❀❀

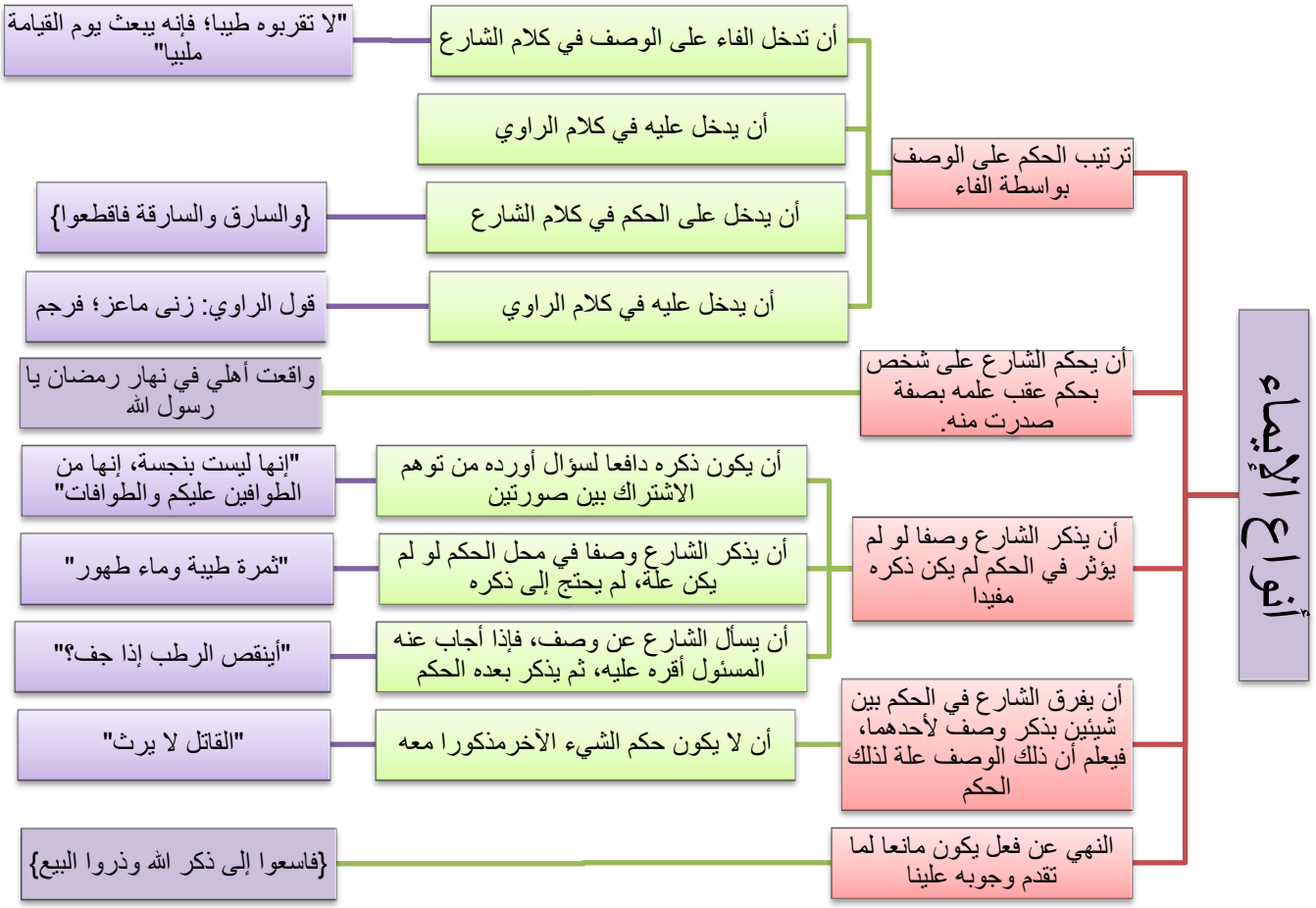
أنواع الإيماء
ترتيب الحكم على الوصف بواسطة الفاء
أن تدخل الفاء على الوصف في كلام الشارع
"لا تقربوه طيبا؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا"
أن يدخل عليه في كلام الراوي
أن يدخل على الحكم في كلام الشارع
{والسارق والسارقة فاقطعوا}
أن يدخل عليه في كلام الراوي
قول الراوي: زنى ماعز؛ فرجم
أن يحكم الشارع على شخص بحكم عقب علمه بصفة صدرت منه.
واقعت أهلي في نهار رمضان يا رسول الله
أن يذكر الشارع وصفا لو لم يؤثر في الحكم لم يكن ذكره مفيدا
أن يكون ذكره دافعا لسؤال أورده من توهم الاشتراك بين صورتين
"إنها ليست بنجسة، إنها من الطوافين عليكم والطوافات"
أن يذكر الشارع وصفا في محل الحكم لو لم يكن علة، لم يحتج إلى ذكره
"ثمرة طيبة وماء طهور"
أن يسأل الشارع عن وصف، فإذا أجاب عنه المسئول أقره عليه، ثم يذكر بعده الحكم
"أينقص الرطب إذا جف؟"
أن يفرق الشارع في الحكم بين شيئين بذكر وصف لأحدهما، فيعلم أن ذلك الوصف علة لذلك الحكم
أن لا يكون حكم الشيء الآخرمذكورا معه
"القاتل لا يرث"
النهي عن فعل يكون مانعا لما تقدم وجوبه علينا
{فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع}

❀❀❀

منضبط:- أي انه ثابت لا يختلف فيخرج به المضطرب مثل المشقة ،لان المضطرب يختلف من شخص لشخص وبالتالي لا يصح ان يكون المناسب مضطرب.	

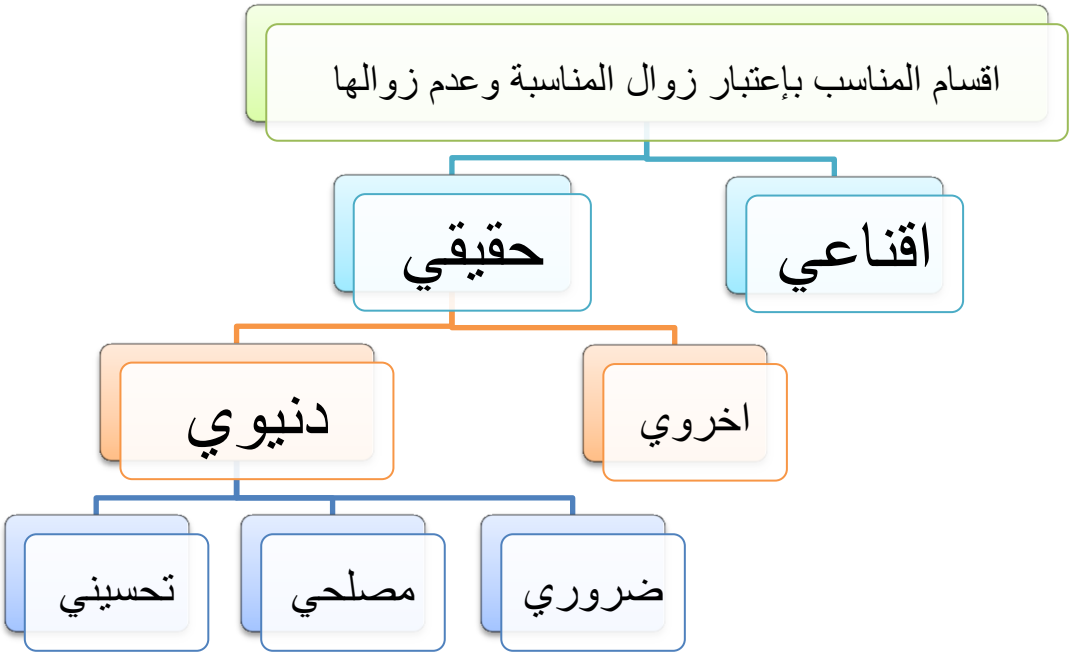

الاقناعي:- ما كانت مناسبة تزول بعد البحث والتأمل **مثل← تحريم بيع الخمر والميتة بعلة النجاسة ،فالنجاسه وصف مناسب للتحريم بإعتبار الظاهر وليس الحقيقة لان كونه نجس تحريم بيعة ومقابلته بالمال ،ولكن بعد البحث والتأمل تزول هذه المناسبة لان الشارع اعتبر النجاسة في عدم صحة الصلاه لا في عدم صحة البيع " أي بيع الشئ النجس"**	
الحقيقي:- هو ما كانت مناسبة لا تزول بعد التأمل فيه **مثل← الاسكار مناسب للتحريم حتى بعد البحث والتأمل**	
الدنيوي:- هو ما كانت المصلحة تتعلق بالدنيا	
الاخروي:- ما كانت المصلحة تتعلق بالاخره **مثل ← الصلاه والصوم**	
الضروري:- ما كانت المصلحة او المنفعة تنتهي لحد الضرورة فهو ضرورة دنيوية	
المصلحي"الحاجي":- ما كانت المصلحه او المنفعة لا تصل الى حد الضرورة ولكن تصل الى حد الحاجة أي ترفع الحرج والمشقة **مثل←تنصيب الولي على الصغيرة أي تمكينة من تزويجها ،فإن مصالح النكاح غير ضرورية في الحال الا ان الحاجة اليه حاصلة وهو تحصيل الكفؤ الذي لو فات**	
التحسيني:- هو ما كانت المنفعه او المصلحة لا تصل الى حد الضرورة او الحاجة بل هي مستحسنة في العبادات ويقصد بها المحافظة على مكارم الاخلاق **مثل← تحريم القاذورات فإن نفرة الطباع منها لخساستها مناسب لحرمة تناولها**	

الضروريات(الكليات) الخمس :- ← " الدين ، العقل ، النفس ، المال ، النسل ".

اولا:- الدين ← محفوظ بمشروعية قتال المرتدين لعلة الردة .

ثانيا:- العقل ← شرع تحريم الخمر لعلة الاسكار.

ثالثا:- النفس← محفوظة بمشروعية القصاص لان القتل العدوان مناسب لوجوب القصاص ، والمنفعة التي يجلبها هي حفظ النفوس

رابعا:- المال ← شرع الضمان لعلة التعدي بأخذ المال.

خامسا:- النسل / العرض ← شرع الحدود لعلة الزنا.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

اقسام المناسب بإعتبار إلغاؤه

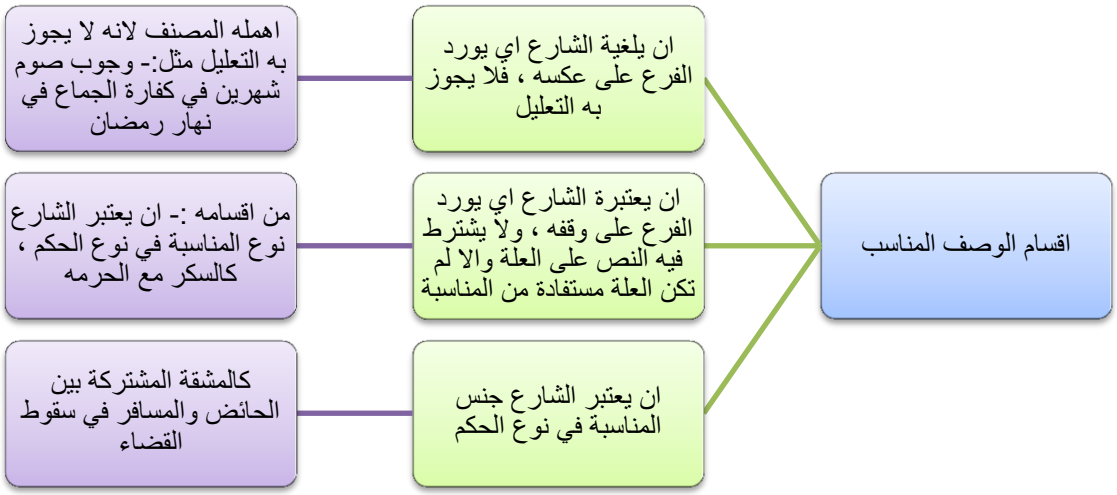

اشار المصنف الى الى القسم الثالث بقوله" او العكس" والفرق بين سقوط قضاء الحائض والمسافر:- ان الشارع اعتبر الاول(الحيض)جنسا ،والثاني(السفر) نوعا ، وذلك لان مشقة السفر نوع مخالف لمشقة الحيض ولكن سقوط القضاء بالنسبة للحائض والمسافر نوع واحد.

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

المسأله الخامسة:- الشبه

قال المصنف:" الخامس : الشبه قال القاضي المقارن للحكم ان ناسبة بالذات كالسكر للحرمة فهو المناسب او بالتبع كالطهارة لاشتراط النية فهو الشبه ....." ← المقصود به :- الطريق الخامس الدال على العلية

تعريف الشبه:- هو الوصف الذي لا تظهر المناسبة بعد البحث والتأمل ولكنه الف من الشارع الالتفاف اليه في بعض الاحكام ،فهو دون المناسب وفوق الطردي ولأجل الشبه بكل منهما سمي الشبه.

الطردي:- وجود الحكم عند وجود الوصف

شرح التعريف:- عقد النظر لا نجد المناسبة ولكن عند التأمل نجد ان الشارع اخذ به

مثاله ← قول الشافعي في إزالة النجاسة :- "طهارة تراد لاجل الصلاه فلا تجوز بغير الماء كطهارة الحدث " فإن الجامع هو الطهارة ومناسبتها لتعين الماء فيها بعد البحث والتأمل غير ظاهرة

الحكم :- وجوب تعين الماء في ازالة النجاسة (حكم) & علة الحكم:- الطهارة لاجل الصلاه (وصف)

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

قياس الأشباه

قوله : " واعتبر الشافعي ..... الخ" هو فرع آخر سماه الشافعي:" قياس الاشباه"

سبب ادخال المصنف قياس الاشباه في مسألة قياس الشبه؟ ← لان فيه مناسبه له.

تعريفه:- تردد فرع بين أصلين قد أشبه أحدهما في الحكم والآخر في الصورة . مثاله← قتل العبد خطأ

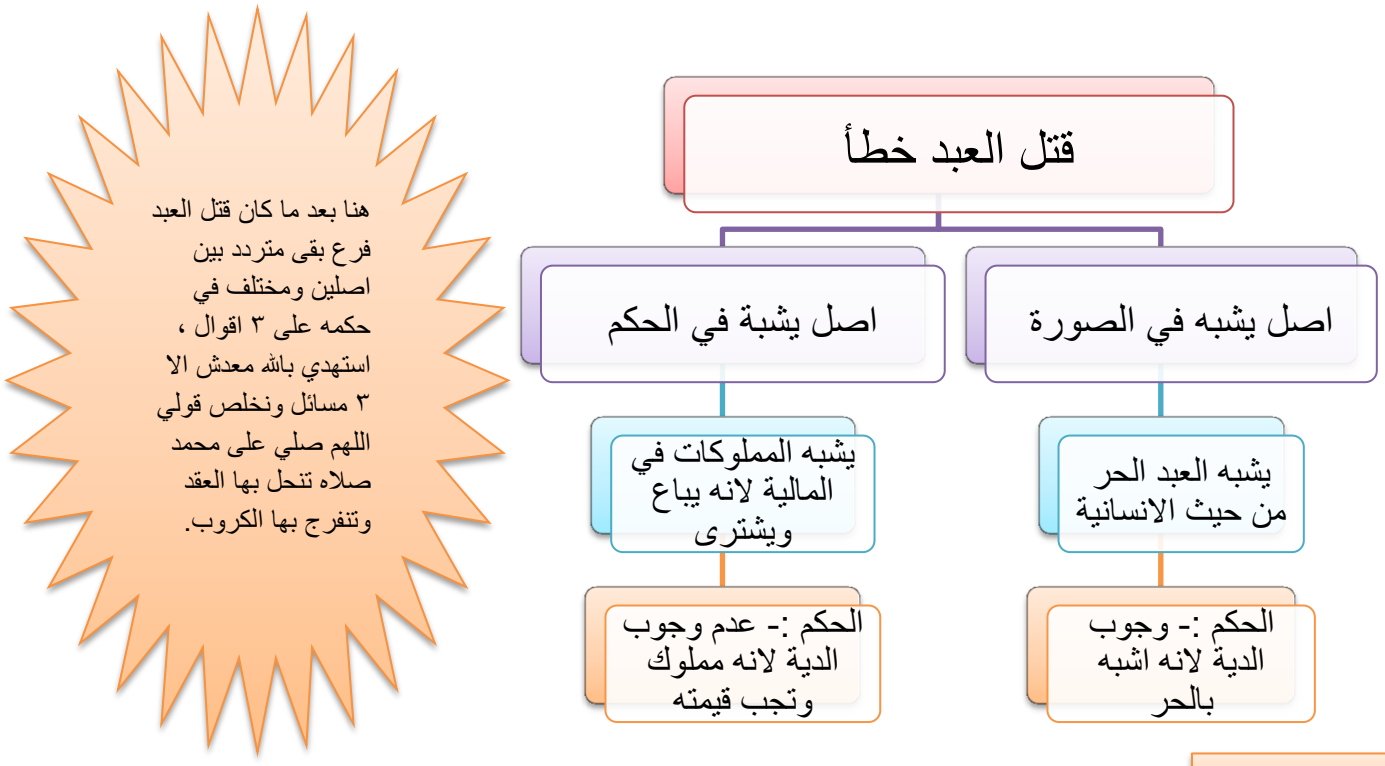

القول الاول:- الشافعي :- يعتبر المشابهة في الحكم.

فألحق العبد المقتول بسائر المملوكات في لزوم قيمته على القاتل، وإن زادت على الدية، والجامع أن كلا منهما يباع ويشترى.

القول الثاني :-نقله إمام الحرمين في البرهان عن أبي حنيفة :- اعتبر ان علية المشابهة في الصورة حتى لا يزاد على الدية

القول الثالث:- الإمام فخر الدين الرازي متى حصلت المشابهة فيما يظن أنه علة للحكم أو مستلزم لما هو علة له، صح القياس مطلقا سواء كان في الصورة أو الحكم. (فالعبرة فيما يظن أنه علة).

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

الدوران:- الطرد والعكس .

تعريفة:- حدوث الحكم بحدوث الوصف (الطرد)، وانعدام الحكم بعدم الوصف (العكس)

شرح التعريف:- لو الوصف موجود يبقى فيه حكم ،لو الوصف مش موجود مفيش حكم

الدوران في محل واحد :-	الدوران في محلين :-
مثال: [السكر مع عصير العنب] فإنه قبل أن يحدث فيه وصف الإسكار كان مباحا، وعند حدوثه حدثت الحرمة.	مثال: [الطعم في تحريم الربا]، فإنه لما وجد الطعم في التفاح كان ربويا، ولما لم يوجد في الحرير لم يكن ربويا.

والوصف يسمى مدارًا، والحكم يسمى دائرًا.

قال المصنف :" السادس : ....." ← المقصود به الطرق السادس من الطرق الداله على العلية

هل يفيد الدوران العلية؟

اختلفوا على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه يفيد التعليل ظنًا ← قاله الإمام الرازي والمصنف.

القول الثاني: يفيد العلية قطعًا ← قاله بعض المعتزلة.

القول الثالث: لا يفيدنا أصلا ولا قطعًا ← اختاره الآمدي وابن الحاجب.

.

المسألة السابعة: مبطلات العلة

لما فرغ المصنف من من الطرق الداله على كون الوصف علة شرع في الطرق الدالة على كونة ليس بعلة

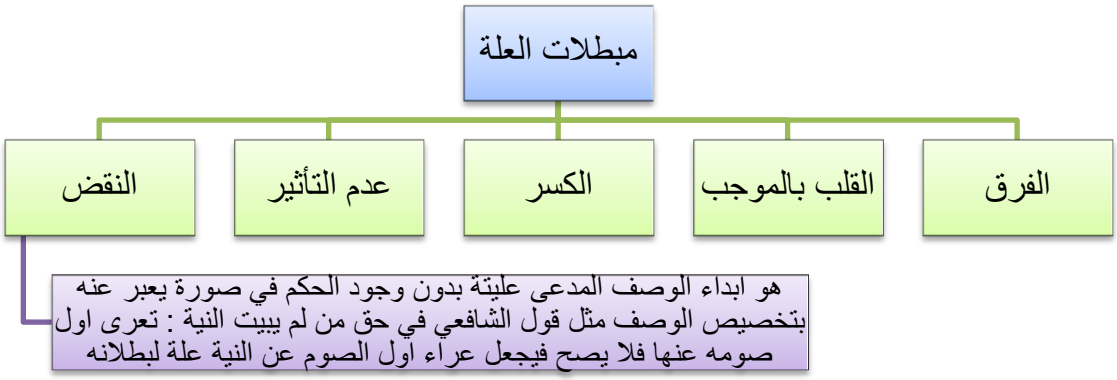

حكم النقض ان كان وارد على سبيل الاستثناء؟ مختلف فيها على اربعه اقوال :-

القول الاول:-الامام فخر الدين ،والشافعي كما نقلة الامدي يقدح مطلقا سواء كانت العلة منصوصه او مستنبطة ،وسواء كان تخلف الحكم عن الوصف لمانع ام لا

القول الثاني:- لا يقدح مطلقا .

القول الثالث:- لا يقدح في العلة المنصوصة سواء حصل ملنع ام لا ويقدح في العله المستنبطة مطلقا .

القول الرابع واختاره المصنف:- لا يقدح حيث وجد مانع مطلقا سواء كانت العلة منصوصه او مستنبطة فإن لم يكن مانع قدح مطلقا

صياحك دا اخر صياح تعليمي ، ف خليه صياح بمذاكرة
وسيبي كوباية الشاي فحالها مش هي الي هتلم المنهج ع فكرة
☺ وقولي دايما سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم

المسألة الثامنة:- الادلة المختلف فيها

قال المصنف :-" الكتاب الخامس :في دلائل اختلف فيها وفيه بابان : الباب الاول:- في المقبول....."

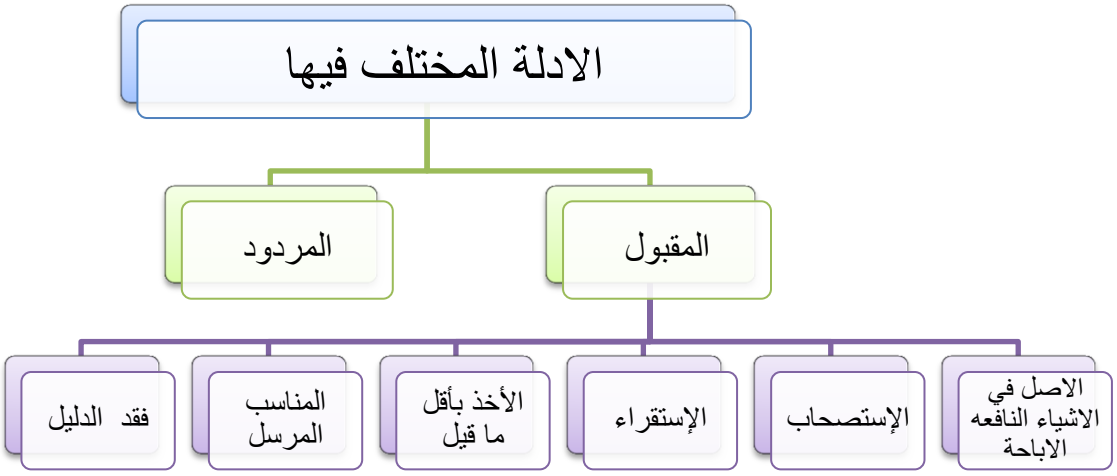

المردوده :- أي مردودة بإعتبار الراجح المقبول منها بإعتبار الراجح :- أي يترجح قبولها من قبل الاصولين وهي منقسمة الي ستة انواع

١) الاصل في الاشياء النافعة الاباحة وفي الاشياء الضارة الحرمة

استدل المصنف على اباحة المنافع بثلاث آيات :-

الاية الاولى:- قوله تعالى" خلق لكم ما في الرض جميعا "

وجه الدلالة :- ان البارئ سبحانة وتعالى اخبر بأن جميع المخلوقات الارضية للعباد ،لان "ما" موضوعة للعموم لاسيما وانها أكدت بقوله" جميعا" واللام في " لكم " تفيد الاختصاص على جه الانتفاع للمخاطبين .

الاية الثانية :- قوله تعالى :" قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق "

وجه الدلالة:- ان هذا الاستفهام ليس على حقيقته بل هو للإنكار وحينئذ فيكون البارئ سبحانه وتعالى قد أنكر تحريم الزينة التي يختص بنا الانتفاع بها لمقتضي " اللام" ،وانكار التحريم يقتضي انتفاء التحريم ،وانتفاء التحريم يعين الإباحه .

الاية الثالثه:- قوله تعالى :" أحل لكم الطيبات "

وجه الدلالة :- أن اللام في " لكم " تدل على ان الطيبات مخصوصة بنا على جهة الانتفاع ،وليس المراد بالطيبات هو المباحات ،والا يلزم التكرار بل المراد بها ما تستطيعة النفس ، لان الاصل عدم معنى ثالث .

استدل المصنف على حرمة المضار بقوله صلى الله عليه وسلم :"لا ضرر ولا ضرار في الاسلام"

وجه الدلالة :- ان الحديث يدل على نفي الضرر مطلقا لان النكرة المنفية تعم ، وهذا النفي ليس وارد على الامكان ،ولا الوقوع قطعا ، بل على الجواز ،واذا انتفى الجواز ثبت التحريم

اعتراض الخصم على الاصل في الاشياء الاباحه:-

- لا نسلم ان اللام في اللغة للإختصاص النافع ، فإنها قد تأتي لغير النفع كقوله تعالى "وإن أسأتم فلها " ف اللام هنا لاختصاص الضرر لا لإختصاص النفع ،وقوله تعالى " ولله مافي السماوات وما في الارض" واللام هنا لتنزيهه سبحانه وتعالى عن الانتفاع به .

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

٤) الأخذ بأقل ما قيل إذا لم يجد دليل

قال المصنف:" الرابع أخذ الشافعي بأقل ما قيل ....." ← المقصود به الدليل الرابع من الادلة المقبوله

للأخذ بأقل ما قيل لابد من ثلاث شروط:-

- ١) الا يوجد دليل بخصوصه بأحد الاراء
- ٢) ان لا تكون الذمه مشغولة به ابتداءا ، او بما ورد فيه خلاف .
- ٣) ان يكون ما قيل مجمع علية

متى يأخذ الامام الشافعي في اثبات الحكم بأقل ما قيل ؟

. اذا كان الاقل جزاءا من الاكثر ،ولم يجد دليلا غيره ← كما في دية الكتابي .

حكم دية الكتابي ← مختلف فيها بين العلماء على ثلاثة اقوال

1) الامام الشافعي :- ثلث الدية ٢) المالكية :- نصف الدية ٣) الاحناف :- الدية كاملة

واختاره الامام الشافعي لانه:- اقل ما قيل ،ودليلة : الاجماع والبراءة الاصلية .

الدليل على وجوب الثلث :- ١) الاجماع :- لان الكل يجمع على الثلث لانه يندرج تحت النصف وتحت الدية الكاملة

. ٢) البراءه الاصلية :- لان الاصل براءة الذمة وعدم انشغالها وهي تدل على عدم الوجوب مطلقا .

. فالاجماع اوجب الثلث وتبقى الاصل : وهي براءة الذمة فيما عدا الثلث

قوله " اذا لم يجد دليل سواه " اشارة الى انه اذا وجد الشافعي دليل اخر قوي ،ولم يتمسك بالاقل لان ذلك الديل القوي يكون واضح ، ولذلك لم يأخذ الامام الشافعي بالثلاثة في انعقاد الجمعه ،وفي الغسل من ولغ الكلب لقيام الدليل الاقوى (الاكثر) فلا يأخذ الشافعي هنا بالاقل وانما يعمل بالنص .

اعترض البعض على الشافعي في الاخذ بالاقل :-	جواب المصنف:-
ينبغي ايجاب الاكثر ليتيقن المكلف الخلاص عما وجب عليه	**انه يجب ذلك حيث تيقنا شغل الذمة به والزائد على الاقل لم يتيقن فيه ذلك لانه لم يثبت عليه دليل**

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

٥) المناسب المرسل ان كانت المصلحة ضرورية قطعية كلي

تعريف المناسب المرسل :- وصف ظاهر لم يعتبرة الشارع ولم يلغية ويسمى ايضا بالمصلحة المرسلة .

تلخيصه في الصفحة الجاية ، حابة افكرك بس ان ربنا بيجازيكي بنيتك قبل عملك ف إنوي خير واجتهدي والله ما بالمدة الي قضتيها في المذاكرة هي بإخلاصك في المدة نفسها حتى لو كانت يومين ،ركزي اقرأي الحاجة مرة واتنين وتلاته افهمي قبل ما تحفظي واستعيني بذكرالله على قضاء حاجتك ،واستعيني بالصلاه على النبي عليه الصلاه والسلام ، اخلصي كده عشان وقت الامتحان تقولى الحمد لله انا عملت الي عليا ❀ ربنا يفرح قلبك بالامتحان ومن بعده بالنتيجة ومن بعدها التخرج❀

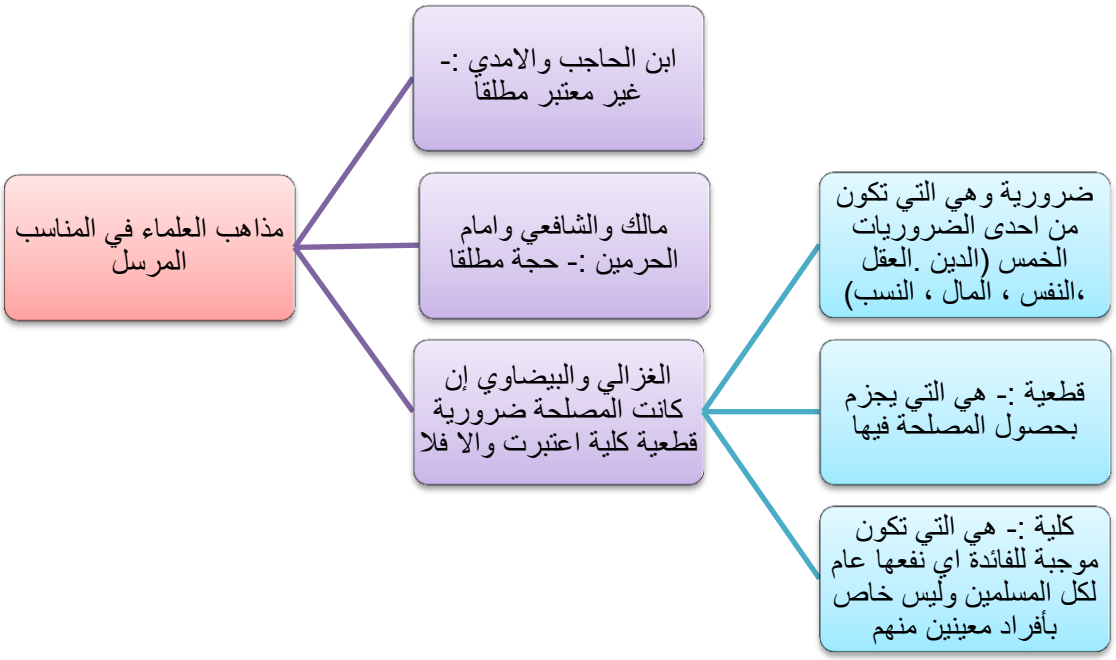

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

مثاله :- اذا صال على المسلمين صائل من الكفار فلنا ان نقاتلهم وان نتترس لاننا لو امتنعنا عن التترس لصدمونا واستولوا على على ديارنا وقتلوا المسلمين كافة ،ولو رمينا الترس لقتلنا مسلما من غير ذنب صدر منه فالترس هنا مصلحة مرسلة .

فلو لم تكن المصلحة كلية او ضرورية بان كانت حاجية فلا اعتبار لها ←مثالها:-
اذا كان تترس الكفار في قلعة بمسلم فالمصلحة هنا ليست ضرورية لانه لا يتوقف عليها مصلحه (لانه لا يحل قتل المسلم) .

ان كانت المصلحه غير كلية :-
اذا اشرفت سفينة على الهلاك والغرق ويقطعنا بنجاه من فيها اذا رمينا واحدا منهم في البحر ،فلا يجوز ذلك لان المصلحة هنا جزئية وليست عائدة على الجميع كما انه لا يجوز لجماعه وقعوا في مجاعة ومخمصة اكل واحد منهم بالقرعة لان المصلحة هنا جزئية.

احتج الامام مالك :- وقال ان من تتبع احوال الصحابة رضوان الله عليهم قطع بأنهم كانوا يحكمون في الوقائع بمجرد المصالح ، ولا يبحثون عن امر اخر فكان ذلك اجماعا منهم على قبولها .

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

المسألة التاسعة :- الاجتهاد

حكم الاجتهاد في العقليات

ليس كل مجتهد في العقليات مصيبا، بل الحق فيها واحد، فمن أصابه أصاب، ومن فقده أخطأ وأثم.
وقال العنبري والجاحظ:- كل مجتهد فيها مصيب أي: لا إثم عليه، وهما محجوجان بالإجماع كما نقله الآمدي.

حكم الاجتهاد في الفروع

المجتهدون في المسائل الفقهية هل المصيب منهم واحد، أو الكل مصيبون؟

اصل الخلاف :- فيه خلاف مبني على:- أن كل مسألة هل لله فيها حكم معين أم لا؟

اختلف العلماء في الواقعة التي لا نص فيها على قولين:

القول الاول :- الأشعري والقاضي وجمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة أنه ليس لله تعالى فيها قبل الاجتهاد حكم معين، بل حكم الله تعالى فيها تابع لظن المجتهدين، وهؤلاء هم القائلون بأن كل مجتهد مصيب

القول الثاني أن له تعالى في كل واقعة حكما معينا.

الأول:- **قول طائفة من الفقهاء والمتكلمين:- أن الحكم حصل من غير دلالة أو أمارة، فمن وجده فله أجران ومن أخطأه فله أجر.**	**الثاني:-عليه أمارة أي: دليل ظني.** **والقائلون به اختلفوا:-** **فقال بعضهم: قول كافة الفقهاء،وينسب إلى الشافعي وأبي حنيفة. أن المجتهد غير مكلف بإصابة الدليل أو البحث عنه لخفائه وغموضه؛فلذلك كان المخطئ فيه معذورا مأجورا** **وقال بعضهم: إنه مأمور بطلب الدليل أولا، فإن أخطأ وغلب على ظنه شيء آخر تغير التكليف وصار مأمورا بالعمل بمقتضى ظنه.**	**الثالث: أن عليه دليلا قطعيا.** **والقائلون به اتفقوا على أن المجتهد مأمور بطلبه.** **لكن اختلفوا:** **فقال الجمهور: إن المخطئ فيه لا يأثم ولا ينقض قضاؤه.** **وقال بشر المريسي: بالتأثيم.** **والأصم: بالنقض.**

القول الذي اختاره الإمام البيضاوي والإسنوي

أن لله تعالى في كل واقعة حكما معينا عليه دليل ظني، وأن المخطئ فيه معذور، وأن القاضي لا ينقض قضاؤه.

هذا حاصل كلام الإمام وقد تابعه المصنف على اختياره، وزاد عليه فادعى أنه الذي صح عن الشافعي.

والشافعي له قولا آخر:- أن كل مجتهد مصيب.

علمنا بهذا أنهم اختاروا: القول الأول المفرع على القول الثاني الذي هو مفرع على الثاني من القولين الأولين. (لكنه أهمل منه كون المخطئ فيه مأجورا، وأن المجتهد لم يكلف بإصابته).

الدليل على أن المصيب واحد

قوله صلى الله عليه وسلم :- «من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر».

وجه الدلالة:- دل الحديث على أن المجتهد قد يخطئ وقد يصيب، وهو المدعى

❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀❀

المنهج خلص يا فوزية ، كفاااااااااارة يا سنة رابعة ☺ ربنا يوفقكم في حياتكم العملية ويسعد قلوبكم بالنتيجة و ونتقابل على خير بإذن الله ❀

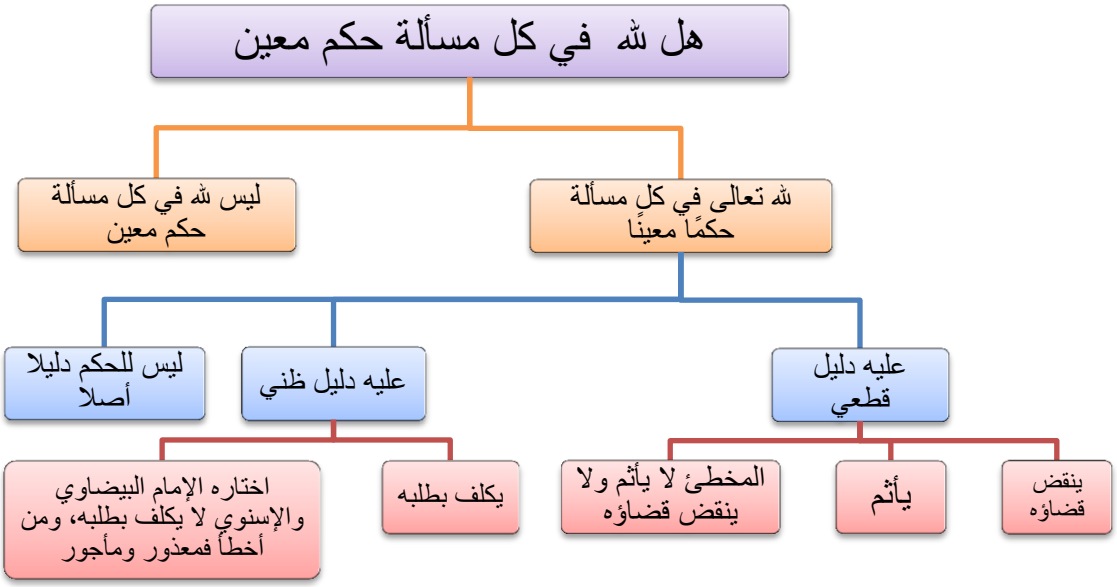
هل لله في كل مسألة حكم معين
لله تعالى في كل مسألة حكمًا معينًا
ليس لله في كل مسألة حكم معين
عليه دليل قطعي
عليه دليل ظني
ليس للحكم دليلا أصلا
ينقض قضاؤه
يأثم
المخطئ لا يأثم ولا ينقض قضاؤه
يكلف بطلبه
اختاره الإمام البيضاوي والإسنوي لا يكلف بطلبه، ومن أخطأ فمعذور ومأجور